E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/AC.4/1994/12/Add.1
20 June 1994
ARABIC
Original: ENGLISH/SPANISH

لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات

الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين

الدورة الثانية عشرة

٢٥ - ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسائل أخرى بما في ذلك الاجتماعات والحلقات الدراسية وصندوق التبرعات لفائدة السكان الأصليين

المعلومات الواردة من المنظمات المعنية بالشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية

مقدمة

١- ينظر الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، في إطار البند ٩ من جدول أعماله، في مسائل أخرى لا تندرج مباشرة في البندين الرئيسيين المتعلقين بأنشطة وضع المعايير واستعراض التطورات. وتضم هذه المسائل المعلومات المتعلقة بالاجتماعات والحلقات الدراسية المعقودة مؤخرا، والدراسات والبحوث ذات الصلة بالموضوع، وأنشطة صندوق التبرعات لفائدة السكان الأصليين.

٢- وفي هذا الصدد، وردت معلومات من إحدى المنظمات المعنية بالشعوب الأصلية فيما يتعلق بالدراسة التي أعدها مركز الشركات عبر الوطنية وقدمها الى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات (E/CN.4/Sub.2/1994/40).

الحركة الهندية "توباي كاتاري"

[الأصل: بالاسبانية]
[٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤]

الشركات عبر الوطنية

١- نحن نرى أن النضال في سبيل تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية سيُقوِّض وسيخلو من أي مغزى سياسي إذا لم نعالج مسألة السكان الأصليين في سياق الاتجاه القوي نحو عولمة الاقتصاد العالمي وإذا لم نتناول هذه المسألة كجزء لا يتجزأ من المشاكل الحاسمة التي تعاني منها البشرية.

٢- ولن يكون أبدا زائدا عن الحاجة تكرار أن المستعمرين الأوروبيين قد نزلوا في أراضي الشعوب الأصلية لأمريكا وملؤهم سُعار ضارٍ تجلت ذروة دلالته في نهب أراضي هذه الشعوب والاستيلاء على كميات هائلة من الذهب والفضة والأحجار الكريمة التي تخص الحضارات قبل الكولومبية. ومنذ تلك اللحظة المشؤومة حتى يومنا هذا، كانت القوة المحركة للنظام الاستعماري القائم على أساس استغلال الشعوب الأصلية ولا تزال هي العوامل المادية أي المصالح الاقتصادية المحتملة للمستعمرين، ومطامعهم الأنانية بنهب المهزومين وببسط سيطرتهم عليهم.

٣- وعلى مدى الـ ٥٠٠ عام من النظام الاستعماري، حل محل الملكية الجماعية للأراضي والتراث الثقافي الاقتصاد السوقي بقوانينه الخاصة، المنقوشة على حجر أو المكتوبة على رمل، الذي أخضع شيئا فشيئا لسيطرته ولخدمته كامل النشاط الإنساني: السياسة والديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن خلال هذا التطور الذي لا مفر منه للرأسمالية بدءا بأشكالها الأكثر بدائية وحتى مرحلتها العليا، هذا التطور المتفاوت والمشوش وغير العادل، نشأت ونمت الشركات عبر الوطنية الكبيرة التي تتقدم بغطرسة، اليوم أكثر من أي وقت مضى، فتنقض على الثروات ووسائل العيش الحيوية التي تزودنا بها الأرض - الأم بسخاء.

٤- إن الشركات عبر الوطنية - هذه الحصيلة الحتمية لاندماج الرأسمال المصرفي والرأسمال الصناعي قد انتهت بتقاسم العالم، وتغلغلت في جوف الاقتصاد العالمي، وأصبحت موجودة في كل مكان في أراضي وأقاليم الشعوب الأصلية حيث تبغي بلا ذمة ولا ضمير السيطرة على مواردنا الطبيعية التي تُعتبر ذات أهمية استراتيجية للعالم الغربي. وإن عالم هذه الشركات واسع ومعقد ومتناقض بحيث أن تأثيره قد أعاد تشكيل وجه العالم.

٥- وإن الشركات عبر الوطنية، إذ تدفعها قوانين اقتصاد السوق، ولا سيما قوانين زيادة المكاسب والأرباح الى أقصى حد، وتراكم الرأسمال، والمضاربة بالمواد الأولية والعمليات المالية، قد توغلت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم الثالث معززة سيطرتها التي تمكنها من أن تجمع في يدها انتاج وتوزيع السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص.

٦- ووفق ما جاء في تقرير لجنة الشركات عبر الوطنية، يتكون عالم الشركات عبر الوطنية في التسعينات من ٠٠٠ ٣٧ شركة أم في العالم الصناعي تسيطر على ٠٠٠ ٢٠٠ شركة تابعة. والمقر الرئيسي لأكثر من ٩٠ في المائة من هذه الشركات موجود في الولايات المتحدة وكندا واليابان والمانيا وفرنسا، ولـ ٨ في المائة منها فقط في البلدان النامية. وعلى العكس من ذلك، فإن ٤١ في المائة من الشركات التابعة الأجنبية موجودة في البلدان النامية.

٧- ويؤكد تقرير اللجنة أيضا الازدياد المتواصل لتدفق الاستثمار المباشر الأجنبي الى البلدان النامية إذ بلغ ٥٠ بليون دولار في عام ١٩٩٢ و٧٠ بليون دولار في عام ١٩٩٣، وهذان الرقمان الهائلان يتجاوزان حدود خيال الفقراء. والتأثير المتزايد للشركات عبر الوطنية وقدرتها الجبارة على جعل الاقتصادات الوطنية خاضعة لسيطرتها يتجليان في تكامل الانتاج على المستوى الدولي، والتركيز الهائل للاستثمار المباشر الأجنبي، وتوسع الشركات التابعة عبر الوطنية، واحتكار الأسواق.

٨- وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ارتفع استثمار رؤوس الأموال من جانب النظام المصرفي الدولي الخاص من ٨٤ بليون دولار في عام ١٩٨٧ الى ١٢٩ بليون دولار في عام ١٩٩١ (المصدر: الأونكتاد، ١٩٩٣). وتقوم الشركات المتعددة الجنسيات، ولا سيما الأمريكية، بالاستثمار لا لخلق وظائف، كما يحلو لها أن تدعي ذلك، ولا للمساهمة في التنمية المستدامة للبلدان المتخلفة، بل بالأحرى كوسيلة لنهب المواد الأولية ولتأمين تركيز الأسواق الوطنية والسيطرة عليها واستغلال الأيدي العاملة الرخيصة.

٩- إن ضرورة وضع مدونة قواعد للسلوك بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية تنبع من عدة عوامل. أولا، إن تصرف الرأسمال المالي بطبيعته مخالف للعقل - فلا أخلاق له ولا وطن. وهدفه الرئيسي هو إيجاد القدر الأقصى من الربح والقيمة المضافة. ولا يهتم بأي من المشاكل الأخرى. ولقد أكدت السنوات الطويلة من التجربة أن من المستحيل على القوانين الوطنية مراقبة أنشطة الشركات عبر الوطنية. فلا تستطيع الدول أن تطالب بممارسة الاختصاص القانوني على الشركات الأجنبية المؤسسة في أقاليمها لأنه نادرا ما تتضمن قوانينها إشارة الى تعبير أو مفهوم "الجنسية الجماعية" كما لا توجد لوائح في هذا الشأن.

١٠- ونلاحظ بخيبة أمل شديدة فشل المفاوضات الطويلة والمثيرة للجدل بشأن تنظيم الشركات عبر الوطنية. ومرة أخرى، فرضت المصالح الاقتصادية والمالية الكبيرة نفسها على الارادة السياسية للدول. ففي

المحادثات غير الرسمية التي جرت في عام ١٩٩٢، لم تتوصل الوفود الحكومية الى توافق آراء بشأن مشروع مدونة قواعد السلوك وقررت التخلي عن مناقشة مشكلة من أكثر مشاكل "الحضارة الصناعية" إلحاحا.

١١- وبموجب القرار ٢١٢/٤٧ المتعلق بإعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٦ أيار/مايو ١٩٩٣، أُنهي مركز الشركات عبر الوطنية التابع للأمم المتحدة، للأسف، واستعيض عنه بشعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار التي تعمل تحت رعاية الأونكتاد ومقرها موجود في جنيف. وأيا كانت الحجج التي تساق لتبرير ذلك، فإن وظائف المركز قد تغيرت بشكل أساسي وأصبحت تقتصر على جمع المعلومات عن عمليات رؤوس الأموال واستثمارها.

١٢- إن الأمم الهندية، التي لا تزال تعاني من الآثار السلبية للشركات عبر الوطنية المقيمة بشكل راسخ في أرضنا وفي أقاليمنا، تؤيد القرار الذي اتخذه الممثلون الهنود في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ والذي عـُرض على الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، وتشجب إلغاء المركز.

١٣- وبالنظر الى الشواغل وأوجه القلق المشروعة للشعوب والأمم الهندية في الأمريكتين، التي يجري إخضاعها لدكتاتورية الرأسمال المالي عبر الوطني، ينبغي للفريق العامل أن يحث لجنة الشركات عبر الوطنية على مواصلة بحثها في المواضيع التالية:

- نقل رؤوس الأموال من البلدان الفقيرة الى البلدان الغنية، والعمليات المالية، والمضاربة في سوق الأوراق المالية؛

- هيكل الشركات المتعددة الجنسيات من حيث الملكية؛

- الاستراتيجيات الشاملة الرامية الى تركيز الأسواق على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

- اندماجات الشركات عبر الوطنية وتكوين الاحتكارات المحتملة والعقبات أمام نقل التكنولوجيا؛

- استخدام آليات السوق والمؤسسات المالية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الخ) لخدمة مصالح الشركات الأم؛

- تدخل الشركات عبر الوطنية في السياسة الوطنية عن طريق الفساد ورشوة الحكومات؛

- التحري عن مسؤولية الشركات عبر الوطنية عن تلوث البيئة وتدمير الطبيعة؛

- المشاركة الفعالة لممثلي الشعوب الأصلية في هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما لجنة الشركات عبر الوطنية.

- - - - -